تعتبر أكبر مناورات من نوعها لقوات الدفاع الجوي

إيران تبدأ «ولاية - 4»: رسالة ود للأصدقاء .. وعصا في وجه العدو

صاروخ إيراني خلال مناورات جوية .. وفي الاطار العميد شهرام

عواصم – «وكالات»: قالت وسائل إعلام ايرانية ان ايران بدأت تدريبات واسعة النطاق للدفاع الجوي في النصف الشرقي من البلاد امس وسط توتر متزايد بين طهران وواشنطن بشأن حادث عسكري في الخليج أعلن عنه في الاسبوع الماضي.

وتمتد المناورات التي تحمل اسم «ولاية- 4» وتجري هذا الاسبوع على مساحة 850 الف كيلومتر مربع في مناطق شمال شرق وشرق وجنوب شرق ايران وهو ما يعادل نصف مساحة ايران تقريبا.

وذكرت وسائل اعلام عديدة انه يشارك في المناورات نحو ثمانية الاف جندي من الحرس الثوري الايراني والجيش النظامي.

ونقلت وكالة انباء الجمهورية الاسلامية الايرانية عن فرزاد اسماعيلي الذي يرأس مقر قيادة الدفاع الجوي قوله «تشارك في هذه التدريبات عدة انواع من أجهزة الرادار الثابتة والمتحركة وأجهزة الرادار بعيدة المدى التكتيكية وأنظمة المراقبة الالكترونية الثابتة والتكتيكية المحمولة جوا».

وقال اسماعيلي ان هذه المناورة ستختبر أيضا الطائرات القاذفة وطائرات اعادة التزود بالوقود والطائرات بدون طيار.

وقالت وكالة الطلبة الايرانية للانباء امس ان مقاتلات من طراز إف- 4 وإف- 5 وإف- 7 وإف- 14 ستشارك في المناورة.

من جهته قال المتحدث باسم المناورات العميد شاهرخ شهرام ان «المناورات تجرى بهدف اختبار جاهزية القوات ونوع المعدات المستخدمة وانها تتضمن رسائل ودية للاصدقاء واخرى تحذيرية إلى العدو بأن جمهورية إيران الإسلامية سوف تدافع عن نفسها بكامل جاهزيتها

وقال انه سيجري ايضا اختبار نظم الصواريخ والمدفعية وان التدريبات ستركز على تحسين التنسيق بين الجيش الايراني وقوات الحرس الثوري الايراني وهي سلاح محلي ودولي منفصل عن الجيش النظامي».

واضاف ان «المناورات تبدأ بالكشف عن الطائرات وإسقاط طائرات من دون طيار» معربا في الوقت نفسه عن ثقته بان «جميع منظومات ايران الدفاعية مؤهلة وقادرة على الرد على اي تحد أو خطر من جانب العدو».

وفي الاسبوع الماضي قالت وزارة الدفاع الامريكية «البنتاجون» ان طائرات حربية ايرانية فتحت النيران على طائرة امريكية بدون طيار فوق المياه الدولية في اول نوفمبر تشرين الثاني.

وقالت ايران انها تصدت لطائرة تنتهك مجالها الجوي.

ويؤكد هذا الحادث على مخاطر تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وايران في نزاع مستمر بشأن البرنامج النووي لطهران.

ورغم ان التدريبات الجوية الايرانية تاتي بعد ايام من إعلان البنتاجون عن حادث الطائرة فان المناورات تم الترتيب لها فيما يبدو سلفا. وفي سبتمبر أبلغ اسماعيلي وكالة الطلبة الايرانية للانباء ان ايران تعتزم اجراء تدريب للدفاع الجوي واسع النطاق في الاشهر القادمة.

وقال امير علي حاج زادة قائد الحرس الثوري يوم الاحد ان ايران تعتقد ان الطائرة الامريكية بدون طيار كانت تجمع معلومات مخابرات بشأن ناقلات نفط قبالة شاطئها حسبما ذكرت وكالة مهر للانباء.

وقال محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري ان قواته تصرفت بطريقة جيدة عندما تصدت للطائرة.

ونقل تلفزيون برس الايراني الذي يبث ارساله بالانجليزية عن جعفري قوله «الدفاعات الجوية الايرانية ومقاتلات قوات الحرس الثوري قامت بمهمتها وأجبرت الطائرة على مغادرة السماء الايرانية».

واضاف «اذا وقعت مثل هذه الاختراقات في المستقبل فاننا سنحمي مجالنا الجوي.»

وفرضت واشنطن والاتحاد الاوروبي وهيئات اخرى عقوبات على تجارة النفط الايرانية للضغط عليها لوقف الابحاث النووية التي يخشى الغرب ان يكون الهدف منها تطوير قدرات لصناعة قنبلة نووية.

ولم تستبعد الولايات المتحدة أو اسرائيل القيام بعمل عسكري ضد ايران اذا فشلت الدبلوماسية في حل النزاع.

وتنفي ايران الاتهام قائلة ان عملها النووي مخصص للاغراض السلمية فقط. وهدد مسؤولون ايرانيون بضرب قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة واستهداف اسرائيل اذا تعرضت مواقع نووية ايرانية للهجوم.

طهران تنفي وجود أنشطة تفكيك في «بارشين»

طهران – «ا. ف. ب»: نفى وزير الخارجية الايراني علي اكبر صالحي امس وجود انشطة تفكيك في قاعدة بارشين العسكرية المثيرة للجدل كما اكد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا امانو.

وصرح للصحافيين ان «القيام بعمليات تنظيف في مثل هذه المواقع غير ممكن».

واكد امانو، الذي كان يزور بغداد الاحد، ان ايران تواصل انشطة التفكيك في موقع بارشين القريب من طهران. واضاف ردا على سؤال صحافي «نعم هذه الانشطة جارية في بارشين لكنني عاجز عن اعطاء تفاصيل اليوم».

ورفض صالحي هذه التصريحات. وتابع «هذه التصريحات ليس لديها اي اساس تقني اذا كان «امانو» بالفعل قد ادلى بتصريحات من هذا النوع».

وموقع بارشين قاعدة عسكرية ضخمة في شرق طهران وعملية التفكيك التي اطلقت في الربيع تتعلق ببعض المباني اشتبهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بان الايرانيين يجرون فيها تجارب ويقيسون متفجرات تقليدية قادرة على احداث انفجار نووي.

وبحسب الوكالة بدأ الايرانيون بالعمل في هذه الابنية في ابريل بعد ان طلبت الوكالة عبثا زيارتها. ومنذ الصيف الماضي غطيت المباني المشبوهة باقمشة عملاقة تمنع مواصلة عمليات التجسس التي تقوم بها الاقمار الاصطناعية الغربية.

.. وموسكو تؤيد دخولها في مفاوضات مباشرة مع واشنطن

لندن – «ا. ف. ب»: اعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف في تصريح لصحيفة فايننشال تايمز امس الاول ان روسيا تؤيد اجراء مفاوضات مباشرة بين الايرانيين والاميركيين حول الملف النووي الايراني المثير للجدل.

وقال «ليس لنا اي اعتراض» وذلك على سؤال للصحيفة حول موقف موسكو من احتمال اجراء مفاوضات مباشرة بين واشنطن وطهران.

واضاف كبير المفاوضين الروس حول الملف النووي الايراني «نحن براغماتيون. نريد ان يخرج شيء ما من هذا المستنقع».

واوضح «نأمل ان يتم اطلاعنا» على نتائج محادثات محتملة بين ايران والولايات المتحدة مؤكدا ان اتصالات غير رسمية تجري بين طهران وواشنطن.

رغم الاحتجاجات التي تقودها المعارضة ونقابات العمال

اليونان: البرلمان يمرر ميزانية التقشف

نواب البرلمان عقب عملية التصويت

اثينا – «ا. ف. ب»: صادق البرلمان اليوناني ليل الاحد الاثنين على ميزانية تقشف للعام 2013 على امل انقاذ البلاد من افلاس سريع وضمان استمرار الدعم من الجهات الدائنة للبلد وهي الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي.

وبعد تظاهرة معارضة للتقشف لم تجمع الكثير من الحشود مساء الاحد امام البرلمان بدعوة من النقابات، صوت 167 نائبا من اصل 300 بالموافقة على هذه الميزانية في ختام مناقشات محتدمة.

والمعضلة المطروحة على النواب كانت هي ذاتها التي يواجهونها منذ بدء ازمة الديون عام 2010. وهي الخيار ما بين الموافقة على مدخرات بقيمة تسعة مليارات يورو خلال العام 2013 وللسنة السادسة على التوالي من الانكماش، او المجازفة بدفع البلاد التي باتت خزنتها فارغة الى التعثر عن دفع مستحقاتها في مهلة سريعة نسبيا.

وحصلت الميزانية على 167 صوتا من اصل الاصوات الـ168 لنواب الاحزاب الثلاث المشاركة في الائتلاف الحاكم وهي حزب الديموقراطية الجديدة اليميني وحزب باسوك الاشتراكي وحزب اليسار الديموقراطي ديمار.

وصوت 128 نائبا من احزاب المعارضة ضد الميزانية فيما امتنع اربعة عن التصويت. من اصل 299 نائبا كانوا حاضرين «البرلمان يضم 300»، بحسب التعداد الرسمي.

وبذلك يكون رئيس الوزراء انتونيس ساماراس نجح في الابقاء على تماسك ائتلافه بعد اختبار اول لدى التصويت قبل اربعة ايام على قانون نص على اجراءات تقشف مشددة لاربع سنوات اضافية واقر بغالبية ضئيلة قدرها 153 صوتا.

وقال ساماراس لدى خروجه من البرلمان «قمنا بالخطوة الثانية الحاسمة، والآن حان وقت النمو والانتعاش»، في اشارة الى عملية تصويت اولى الاربعاء على مدخرات بقيمة 18 مليار يورو بحلول العام 2016.

وكان وزير المالية يانيس ستورناراس اكد ان اقرار ميزانية التقشف الجديدة ستسمح بصرف قروض من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي «في الوقت المناسب».

وتنتظر اليونان بفارغ الصبر الحصول على حصة من القروض المقررة لها تقارب 31.2 مليار يورو لمساعدتها على مواجهة مستحقاتها في وقت نفدت منها السيولة، فيما تجمد الجهات الدائنة الدولية هذا المبلغ منذ يونيو لارغام البلاد على اقرار برنامج صارم لاصلاح الميزانية.

واعلن ستورناراس امام النواب «اننا بحاجة الى هذه الحصة، لان وضع احتياطي الدولة وصل الى حدوده، وفي 16 نوفمبر سيتحتم تسديد سندات خزينة بقيمة 5 مليار يورو».

كما تلقت خطة التقشف دعم زعيم حزب باسوك الاشتراكي ايفانغيلوي فينيزيلوس الذي تراجع حزبه كثيرا بعدما صادق على خطط التقشف المتتالية منذ العام 2010.

وقال «ان اليونان باتت منهكة» داعيا الى تسوية مشكلة الدين عشية اجتماع وزراء مالية منطقة اليورو في بروكسل.

اما فوتيس كوفيليس زعيم حزب ديمار فقد صوت هو ايضا على الميزانية بعدما امتنع عن التصويت على قانون التقشف قبل اربعة ايام.

وايدى زعيم المعارضة اليكسيس تسيبراس رئيس حزب سيريزا «يسار راديكالي» مخاوف حيال وضع الدين وقال «ان الدين لا يحتمل، وحدها «المستشارة الالمانية انغيلا» ميركل تعتقد ذلك» مجددا عرضه «شطب الديون مع القرار بند خاص بالنمو».

وقبل ايام قليلة من الاضرابات والاحتجاجات ضد التقشف المقررة عبر اوروبا في 14 نوفمبر والتي ستطاول بصورة خاصة بلدان جنوب اوروبا، دعا تسيبراس الى «حل شامل من اجل شطب قسم كبير من ديون هذه البلدان».

وتظاهر 15 الف شخص بحسب الشرطة بهدوء مساء الاحد في اثينا امام البرلمان في ساحة سينتاغما التي تشهد تظاهرات حاشدة منذ العام 2010 ضد خطط التقشف التي تعاقبت في اليونان لقاء الحصول على قروض من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي.

بإقرار قادتها إرسال 3300 جندي إليها

دول غرب أفريقيا تطلق صافرة التدخل العسكري في مالي

جانب من اجتماع أبوجا أمس الأول

ابوجا «نيجيريا» – «ا. ف. ب»: اتفق قادة غرب افريقيا الذين اجتمعوا امس الاول في قمة استثنائية في ابوجا على ارسال قوة عسكرية دولية من «3300 جندي» الى مالي «لمدة سنة» لاستعادة شمال البلاد من الجماعات الاسلامية المسلحة التي تحتله.

وقال رئيس ساحل العاج الحسن وتارا للصحافيين اثر القمة التي ضمت الدول الـ15 الاعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ودولا افريقية اخرى في العاصمة النيجيرية «ننوي ارسال 3300 جندي لمدة عام». واستنادا الى البيان الختامي فان القادة الافارقة «اعتمدوا» خطة اطلق عليها «المفهوم الملائم لعمليات نشر قوة دولية تقودها افريقيا». واعرب رئيس ساحل العاج عن الامل في ان يوافق مجلس الامن الدولي على خطة التدخل الدولي هذه التي ستعرض عليه في نهاية نوفمبر او مطلع ديسمبر، وقال في كلمته في ختام القمة «لقد اتفقنا خاصة على تشكيل القوة والبنود المرجعية لمهامها وحجم قواتها ومدتها وتفويضها وترتيبات نشر القوات. ولم يعد هناك اي لبس بشان هذه المسالة».

واوضح ان هذه القوة ستتكون اساسا من الدول الاعضاء في مجموعة غرب افريقيا لكن يمكن ايضا ان تشارك فيها دول افريقية اخرى.

واضاف «لدينا دول ستقدم كتائب واخرى سرايا لدينا بالتاكيد نيجيريا والسنغال والنيجر وبوركينا فاسو، ولدينا ايضا دول اخرى مثل غانا وتوغو».

كما اشار وتارا الى دول اخرى غير اعضاء وقال «نشاد ايضا يمكن ان تشارك واجرينا اتصالات مع دول اخرى: موريتانيا، جنوب افريقيا».

وكان مصدر في المجموعة اكد قبل القمة ان قادة الاركان اقترحوا ارسال 5500 جندي، ولا يعرف ما اذا كان قادة الدول الافريقية الذين اجتمعوا الاحد في ابوجا رفضوا هذا الاقتراح ام ينوون زيادة حجم القوة الى هذا العدد في وقت لاحق.

وشدد البيان الختامي على ان «الحوار» لايزال «الخيار المفضل لحل الازمة السياسية في مالي»، مضيفا «مع ذلك وفي ما يتعلق بالوضع الامني فان استخدام القوة يبدو لا مفر منه ضد الشبكات الارهابية والاجرام الذي يتعدى حدود البلد ويهدد السلام والامن الدوليين».

وفي افتتاح القمة اكد الرئيس النيجيري غودلاك جوناثان على اهمية الخيار العسكري ضد الاسلاميين المسلحين في مالي لتفادي «العواقب الضارة» ليس على مالي وحدها وانما على افريقيا برمتها.

وقال «ان هذا التدخل سيستند الى قرار للامم المتحدة لطرد المتمردين والفوضويين الذين حولوا مساحات شاسعة من شمال البلاد الى منطقة خارجة على القانون، علينا القيام بذلك لتفادي العواقب الضارة ليس لمالي فقط بل لمجمل غرب افريقيا وافريقيا برمتها».

مصر: النائب العام يلاحق «المشير» بسبب «الدستورية»

القاهرة – «وكالات»: ذكرت صحيفة مصرية حكومية امس الاول ان النائب العام بالبلاد أمر بفتح تحقيق في بلاغ قدمه أحد نواب البرلمان المنحل بشأن ميزانية المحكمة الدستورية العليا منذ قيام الثورة وحتى الآن. وقدم النائب السابق محمد العمدة وكيل اللجنة التشريعية بالبرلمان المنحل بلاغا ضد المشير حسين طنطاوي الرئيس السابق للمجلس الاعلى للقوات المسلحة الذي حكم البلاد منذ الاطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك في فبراير 2011 وحتى انتخاب الرئيس محمد مرسي في يونيو.

وقالت صحيفة الاهرام ان العمدة اشار في بلاغه الى زيادة قدرها 25 مليون جنيه مصري على الاقل في ميزانية المحكمة للسنة المالية 2013/2012 مقارنة بالميزانية السابقة.

وكانت المحكمة أمرت في يونيو حزيران بحل مجلس الشعب الذي انتخب في 2011 والذي فاز العمدة بعضويته.

لبنان: الفتنة الطائفية تطل بوجهها من جديد

طرابلس «لبنان» – «وكالات»: فتح مسلحون النار على منزل زعيم سني في مدينة طرابلس اللبنانية امس في أحدث أعمال عنف تشهدها المدينة التي تأثرت الصدوع السياسية والطائفية فيها بالحرب الاهلية الجارية في سوريا.

وأحيا الصراع السوري عداوة قديمة في المدينة الشمالية بين الاقلية العلوية المؤيدة للرئيس السوري بشار الاسد والاغلبية السنية التي تؤيد الانتفاضة المندلعة ضده منذ 19 شهرا.

لكن الهجوم الذي تعرض له منزل الشيخ بلال شعبان زعيم حزب اسلامي متحالف سياسيا مع الحكومة السورية وحزب الله اللبناني الشيعي يكشف عن خلافات داخل المجتمع السني اللبناني نفسه. وقال اقارب لشعبان الذي يرأس حركة التوحيد الاسلامية انه لم تقع خسائر في الارواح من جراء الهجوم».

وجاء هجوم طرابلس بعد يوم من اندلاع اشتباكات في مدينة صيدا الساحلية بجنوب لبنان بين اتباع شيخ سني سلفي وانصار حزب الله الشيعي المتحالف مع الاسد ادى الى مقتل ثلاثة اشخاص.

تونس: حزب الرئيس يطالب بتعديل وزاري

تونس – «ا. ف. ب»: طالب المجلس الوطني لحزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» «يساري وسطي» الشريك في الائتلاف الثلاثي الحاكم الذي تقوده حركة النهضة الإسلامية بإدخال تعديل وزاري على تركيبة الحكومة التي يرأسها حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة. وأعلن المجلس في بيان أصدره ليلة الاحد الاثنين في ختام اجتماعه بمدينة قفصة «جنوب غرب» أن «من بين الشروط الضامنة لتواصل الائتلاف «الثلاثي» الحاكم «في تونس»، إبعاد كل رموز النظام السابق «نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي» من مفاصل الدولة وإجراء تحويرات «تعديلات» واصلاحات حكومية».

وقال مراسل فرانس برس إن المجلس الوطني صادق على عدم التنصيص ضمن دستور تونس الجديد، الذي يعكف المجلس الوطني التاسيسي على صياغته، على «تجريم التطبيع» مع اسرائيل مثلما تطالب احزاب معارضة.

وأسس الرئيس التونسي منصف المرزوقي حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية».

واستقال المرزوقي من رئاسته الحزب بعد توليه رئاسة البلاد نهاية 2011.

ويشكل «المؤتمر» مع حزبي التكتل «يساري وسطي» والنهضة «اسلامية» الائتلاف الثلاثي الحاكم في تونس.